أحمد بن إسحاق أبي إسحاق السلمي البخاري، ذكر موضع روايته عنه في الصلاة، وسورة الفتح، وصفة النبي ﷺ، وترك ذكر موضع روايته في أحاديث الأنبياء، والتفسير والتوحيد[1].

وهذه الملحوظات لا تنقص قدر الحاكم، ولا تمحو مميزات كتابه وفوائده التي قدمت ذكر أهمها، ولعل عذر الحاكم في كثير من ذلك أنه سوَّد الكتاب، وانشغل عنه قبل أن تتاح له فرصة تنقيحه وتبييضه.

ولقد كان للحاكم من رحابه الصدر والأريحية ما جعله يتقبل تتبع غيره من أهل العلم لأوهامه في الكتاب، وتعقبه فيها بالتسديد والتصويب.

جاء في (تذكرة الحفاظ): أن عبد الغني بن سعيد الأزدي قال: لمّا رددت على أبي عبد الله الحاكم الأوهام التي في (المدخل إلى الصحيح) بعث إليّ يشكرني ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل[2].

ب - القسم الثاني: (تحقيق النص):

١- التعريف بنسخ الكتاب:

عندما وقع اختياري على أن يكون تحقيق كتاب (المدخل) موضوعاً لرسالة الماجستير كان في علمي أن لهذا الكتاب أكثر من نسخة.

فقد ذكر الدكتور فؤاد سزكين[3] أن منه نسخة في مكتبة شهيد علي في تركيا ضمن مجموع تحت رقم ٣٤٦/ ٢.

---

(١) انظر: (المدخل ص: ٦٦٢). (٢) (التذكرة ٣/ ١٠٤٨).

(٣) (تاريخ التراث ١/ ٥٤٤)، وانظر: (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١/ ٤٢٧).

وذكر الأستاذ محمد راغب الطباخ في آخر كتاب (المدخل في أصول الحديث) للحاكم: أن للحاكم كتابا آخر، اسمه (المدخل إلى معرفة الصحيح " البخاري ومسلم ")، منه نسخة في مكتبة التكية الإخلاصية في حلب، وهو في خمس وخمسين ورقة. قال: وعلى ماظهر لي أن فيها قبيل آخرها نقصا قدر ورقة أو ورقتين[1].

وذكر سزكين وغيره[2] أن للحاكم كتاب (تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم) وأن منه نسخة في الظاهرية تحت رقم ٣٨٨ من الحديث . . ، وسيأتي بيان أن هذه قطعة من كتاب (المدخل إلى معرفة الصحيحين). وبعد سعيي في جمع نسخ الكتاب تبين لي أن النسخة التي أشار إليها الأستاذ الطباخ لم تضم إلى مخطوطات المكتبة التي ضم إليها محتويات التكية الإخلاصية، فلم تذكر في فهارس الأحمدية. وبعد التحري والسؤال لحظت إجماع الكثير ممن سألتهم من المختصين على أن هذه النسخة فقدت.

قال الدكتور محمود الميرة: وتنبيه شيخنا - يعني محمد راغب الطباخ - هذا؛ أي: على وجود النسخة المذكورة أيقظ بعض المتلصصين، فسطا على الكتاب، فلم يُبْق له أثرا، إذ لم أعثر عليه بعد البحث الشديد[3].

ولقد قمت من جانبي بالبحث في فهارس المكتبات العالمية والأوروبية وسألت، وطلبت من بعض ممن أعرف من يدرس في الولايات المتحدة الأمريكية وله صلة بالاختصاص أن يتحرى ويبحث.

---

(١) (مجموع الرسائل الكمالية في الحديث ص ١١٥).

(٢) (تاريخ التراث ١/ ٥٤٦، فهرس الظاهرية للألباني ص ٢٥٣).

(٣) (الحاكم وكتابه المستدرك ص ١٩١) للدكتور محمود الميرة رسالة دكتوراه على الاستنسل.

فأفاد بأن المستشرق الإنجليزي جيس رابسون المتخصص في دراسة الحاكم قد حقق الكتاب ونشره في لندن. فحاولت الاتصال بهذا المستشرق، وتعرفت على عنوانه، وأنه يعمل في جامعة مانشستر، ولكن توفي أول عام ١٤٠٢هـ، فلم أتمكن من الاتصال به، وغاية الأمر أني حصلت من الجامعة التي كان يعمل بها على صورة من كتابه الذي نشره، فوجدته (المدخل في أصول الحديث) وهو (المدخل إلى الإكليل) لا (المدخل إلى معرفة الصحيح).

كما ذكر بروكلمان ما ترجمته: هذا الكتاب (المدخل إلى معرفة الصحيحين) في مكتبة شهيد علي باشا تحت رقم ٣٤٦، ويوجد أيضا في دمشق في المكتبة العمرانية تحت رقم ٢٦، ٣٨٨، ولهذا الكتاب ألف عبد الغني ابن سعيد الآجري كتابا اسمه (الأوهام التي في المدخل)، وهذا الكتاب الأخير يوجد في الايدزك تحت الرقم ٨٩٢[1].

وقد أفادني الدكتور صبحي فرات بأن أستاذه فؤاد سزكين قد اطلع على هذه النسخة وأنها (المدخل إلى الإكليل).

وقد قوّى ذلك عندي أن بروكلمان لا يفرق بين الكتابين.

وقد ذكر لي أن في مكتبة المحدث العلامة حماد الأنصاري نسخة لهذا الكتاب لكن تبين لي أنها صورة لنسخة مكتبة شهيد علي.

وبهدا ترجح لديّ أن الأمل في الحصول على مصورة النسخة التي

(١) (ذيل تاريخ الأدب ص ٢٧٦، ٢٧٧).

أشار إليها الأستاذ الطباخ يغلب عليه الضعف، فاكتفيت بما تيسر لي من نسخ الكتاب، وبيانه كالتالي:

أ - نسخة مكتبة شهيد علي في تركيا.

وهي كاملة توجد ضمن مجموع تحت رقم ٣٤٦/ ٢، وهي الكتاب الثاني في المجموع، وعدد أوراقها أربع وسبعون ورقة من ١٢٠ أ إلى ١٩٤ أ[١]، ومقاس الصفحة ١١× ١٧ سم، وبكل صفحة اثنان وعشرون سطرا، وفي السطر الواحد اثنتا عشرة كلمة تقريبا، وخطها نسخي واضح.

وهي نسخة موثقة يدل على ذلك:

١- ورود علامة البلاغات فيها[٢].

٢- التصحيحات التي بهامش النسخة في عدة مواضع[٣].

فهذان الأمران يدلان على مقابلتها على أصلها المنقولة منه، بعد الكتابة.

٣- إثبات بعض الاختلاف بين هذه النسخة ونسخة أخرى[٤].

٤- وجود بعض التعليقات في الهوامش[٥]، مما يدل على نظر بعض العلماء فيها بتأمل.

وهذا كله مما يجعلها صالحة لأن تعتمد في التحقيق العلمي للكتاب، وإن كان قد وقع فيها بعض التصحيفات التي قمت بتصويبها حسب منهجي في التحقيق.

---

(١) (تاريخ التراث ١/ ٥٤٦).

(٢) وذلك كما في لوحة ٧ ولوحة ٢٠.

(٣) وذلك كما في لوحة ٢، ٤.

(٤) كما في هامش لوحة ٥١.

(٥) كما في لوحة ٦٣.

هذا وقد حصل في آخر النسخة سقط طويل قبل نهايتها بورقتين.

وقد رمزت إلى هذه النسخة بحرف (ش).

ب- نسخة المكتبة الظاهرية:

وهي عبارة عن قطعة من الكتاب، وتوجد في المكتبة الظاهرية ضمن مجموع أيضا تحت رقم ٣٨٨ حديث. وتقع أول المجموع من ١ أ إلى ٢٨ أ[١].

فعدد أوراقها ثمان وعشرون ورقة من القطع الصغير. وفي كل صفحة خمسة عشر سطراً، وفي كل سطر ثلاث عشرة كلمة تقريبا، وخطها رقعة دقيق ومقروء. وكان نسخها حوالي سنة ٧٠٤هـ.

وتشتمل هذه القطعة على فصلين من الكتاب هما: الفصل الثاني في ذكر رجال الصحيحين، والفصل الثالث في شيوخ البخاري الذي روى عنهم بواسطة.

وهذه القطعة موثقة أيضا بدليل الآتي:

١- ورود البلاغات فيها[٢].

٢- التصحيحات التي في الهامش في كثير من المواضع[٣].

٣- وجود بعض التعليقات في الهامش[٤].

٤- وجود بعض التصويبات في الهامش[٥].

---

(١) (تاريخ التراث ١/ ٥٤٦، فهرس الظاهرية للألباني ص ٢٥٣، فهرس الظاهرية للريان ٢/ ٦٣٤).

(٢) كما في اللوحات ٤، ١٠، ١٤، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٨.

(٣) كما في ٤، ٧، ٨، ١١، ١٣، ٢٠، ٢١، ٢٣.

(٤) كما في لوحة ٦.

(٥) كما في لوحة ١٠.

هذا وقد سقط في مواضع كثيرة بعض التراجم[1]، وقد يطول السقط[2]، كما أنه حصل في أولها خلل بالتقديم والتأخير، والخلط والزيادة كما سيأتي.

وقد ظن هذه القطعة بعض المفهرسين كتابا مستقلا للحاكم بعنوان (تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم)[3].

والصواب أنها قطعة من كتاب (**المدخل إلى معرفة الصحيح**) كما ذكرت بدليل مطابقة محتواها لما يقابله في نسخة شهيد علي، والله أعلم.

وقد رمزت إلى هذه النسخة بالحرف (ظ).

٢- صحة نسبته إلى المؤلف:

أما نسبة الكتاب للحاكم فأمر واضح، ولا خلاف في ذلك فيما أعلم، ويدل على ذلك بالإضافة إلى ما مر في الكلام عن تسمية الكتاب أمور منها:

أ - أن سند نسخة الظاهرية ينتهي إلى الحاكم[4].

ب- أنه قد اتصلت روايته بالسند عن الحاكم لمن بعده، مثلما جاء في (فهرسة ما رواه ابن خير الأشبيلي عن شيوخه): (كتاب المدخل إلى

---

(١) كما في ترجمة ٣٩، ٢١٣، ١٢٤١، ١١٤٢، ورجمة ٤، ٥ من التابعيات.

(٢) كما في تراجم ١٥٥٨ - ١٥٩٧ فقد سقط في هذا الموضع أربعون ترجمة.

(٣) (تاريخ التراث ١/ ٥٤٦، فهرس الظاهرية للألباني ص ٢٥٣، فهرس الظاهرية للريان ٢/ ٦٣٤)، وانظر: (بحوث في تاريخ السنة ص ٩٢، موارد الخطيب ص ٢٦٨).

(٤) (المدخل ص ٢٤٣).

معرفة الصحيح من السقيم وتبيين[1] ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين، ثلاثة أجزاء، تأليف أبي عبد الله الحاكم أيضا، حدثني به أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر رحمه الله عن أبي علي الغساني عن أبي العاصي حكم بن محمد، عن أبي محمد عبد الملك بن الحسين الصقلي، عن أبي عبد الله الحاكم رحمه الله)[2].

وأيضا قد صرح في أول نسخة مكتبة شهيد علي بنسبتها إلى الحاكم.

جـ - تصريح الأئمة عند اقتباسهم الكثير من الكتاب بنسبة الكلام للحاكم في كتابه هذا تارة، ومع عدم تحديد الكتاب تارة أخرى. كما سيأتي في حواشي الكتاب.

د - قال عبد الغني بن سعيد الأزدي: أما بعد فإني نظرت في كتاب (المدخل) الذي صنفه الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري مع أبي سعيد عمر بن محمد بن محمد السجزي، فإذا فيه أغلاط وتصحيفات أعظمت أن يكون غابت عنه وأكبرت جوازها عليه، وجوَّزت أن يكون جرى من ناقل الكتاب له، أو حامله عنه، مع أنه لا يُعَرّى بشر عن السهو والغلط فاستخرت الله جل وعلا[3]...

(١) في الكتاب (وتبيين). وما أثبته أولى.

(٢) (فهرسة ما رواه ابن خير الأشبيلي عن شيوخه، ص ٢٢٣ - ٢٢٤).

(٣) (الأوهام التي في المدخل ل ٢٠٠ ب).